ماذا يعني إيقاف التمويل الأمريكي لمنظمة الصحة العالمية؟.. طبيبان عربيان يوضحان

أبريل - 2020 - 24

باريس- "القدس العربي": قال عبدالله شاهين، طبيب وأستاذ مساعد في قسم الأمراض المعدية والوبائية في جامعة براون الأمريكية، وتيسير الكريم، طبيب وخبير في العمل الإغاثي في مناطق النزاعات والكوارث حول العالم، مقيم بفرنسا، إنه مما لاشك فيه أن قطع التمويل عن منظمة الصحة العالمية سينعكس سلبا على عمل المنظمة وعلى سير بعض مشاريعها، بحيث سيوقف قرابة 400 مليون دولار تقدمها الولايات المتحدة سنويا للمنظمة؛ ما يعني اختفاء 15% من ميزانيتها بين ليلة وضحاها.

وأضاف الطبيبان العربيان أن النقاش يدور حاليا حول انعكاسات هذا القرار على منظمة الصحة العالمية ومدى قدرتها على حماية بعض المشاريع الحيوية، خاصة في بلدان العالم الثالث رغم أنه من المرجح أن تقوم دول أخرى بتغطية هذا النقص في الميزانية على المدى القريب و المتوسط.

لكن من الضروري أن تغطي النقاشات أيضا طريقة منظمة الصحة العالمية في إدارة أزمة وباء كورونا.. فهل ستقوم بإيقاف المشاريع المعتمدة على هذا التمويل كبعض المشاريع الحيوية في سوريا واليمن مثلا، أم أنها ستقوم بتخفيض التكاليف الإدارية لها مقابل حماية هذه المشاريع من التوقف وبالتالي حماية الفئات المستضعفة المستفيدة من هذه البرامج؟.

ويؤكد عبدالله شاهين وتيسير الكريم أن إداره هذه الأزمة سترسم مستقبل منظمة الصحة العالمية على المدى البعيد إذ ستساهم إما في تثبيت وجودها على ساحة العمل الصحي العالمي أو المساهمة في تسريع زوالها. ولايخفى على أحد أن مؤسسات الأمم المتحدة تعاني من مشاكل حادة تتعلق بالشفافية وحسن إدارة الموارد وطرق الاستجابة وإدارة الأزمات، حتى النجاحات التي تحققها على الأرض يجب أن يعاد تقيّمها على أساس (الخدمة بالنسبة للتكلفة). لكن في ظل هذه الأزمة، قد يكون من الضروري إجراء مراجعات شاملة لمشاكل الوكالات الأممية وطرح السيناريوهات التي قد تواجهها عاجلا أم آجلا.

فهل المنظمات الأممية بشكلها الحالي أصبحت غير ملائمة لاحتياجات العصر الحديث وتطلعاته خاصة مع الثورة التكنولوجية المتسارعة والذكاء الصناعي والتغييرات المهولة في السياسات الدولية، وبالتالي يجب حلها وإنشاء منظومة أممية جديدة، يتساءل الطبيبان.

كما يعتبران أن قطع التمويل لن يتسبب بأزمة مالية حادّة، خاصة أن تمويل الولايات المتحدة يذهب بشكل رئيسي إلى مشاريع محددة في بلدان تعتبرها الولايات المتحدة الأمريكية ذات أهمية استراتيجية لسياساتها الخارجية والدفاعية مثل العراق و سوريا واليمن و أفغانستان وكولومبيا وغيرها، حيث يستطيع -نظريا على الأقل- مكتب المساعدة الخارجية في حالات الكوارث (أوفدا) والمنظمات الأمريكية أن تلعب دورا فعالا في استمرار دعم المشاريع ومراقبتها بشكل مباشر دون المرور بمنظمة الصحة العالمية.

والجدير بالذكر أن منظمة الصحة العالمية بدأت منذ الآن بإعلام الشركاء المحليين بأزمة التمويل بخطوة قد يتبعها بإيقاف بعض المشاريع. على أي حال فإنه من غير المعروف إن كان التمويل المخصص لمنظمة الصحة العالمية سيتم حذفه من الميزانية السنوية الأمريكية، أو أنه أن سيوزع مباشرة إلى الشركاء المنفذين لكن بطرق مختلفة، وربما رؤى سياسية مغايرة في ذات الوقت.

ويتابع الكاتبان أنه لربما ساهمت هذه الميزانية "المحررة" في تشكيل جسم جديد يحل محل منظمة الصحة العالمية. إن سلمنا أن الفشل الإداري في التعامل مع الأزمات الصحية والأوبئة المتعددة هو الدافع الأساسي خلف سحب التمويل من منظمة الصحة العالمية؛ فإن الأجسام التنظيمية الجديدة قد تشارك منظمة الصحة العالمية أو تنافسها في برامج الاستجابة للتحديات والكوارث العالمية. وهنا يبرز الخوف أنه هذه المقاربة قد تنسف فكرة أممية الاستجابة (التشارك العالمي في تقرير الاستجابة ومكانها وزمانها عبر الأمم المتحدة) مقابل أحادية الاستجابة، حيث أن دولا فردية كالولايات المتحدة تقرر وحدها من يستحق التمويل ومن لا يستحقه ضمن معايير تضعها هي دون مشاركة الأمم الأخرى في صناعة القرار أو تنفيذه.

ويخلص المقال إلى أنه من الواضح أن الولايات المتحدة الأمريكية سوف تواصل انسحابها من المسرح العالمي ومن مسؤولياتها المالية والقيادية في الوقت الذي يتجه العالم كله نحو سياسات قومية مناهضة للعولمة والتعاون الدولي. وسيكون أثر هذه التوجهات اليمينية المتعصبة سلبيا على دول العالم النامية، خصوصا تلك الأفقر أو التي ترزح تحت وطأة الحروب أو الفقر والجفاف والأوبئة. كما أن العالم يشهد تصدعات كبيرة في الأنظمة التالية للحرب العالمية الثانية كما أنه يشهد صعودا متزايدا لدول استبدادية لا تحترم حقوق الإنسان كالصين وروسيا مقابل تراجع دور الغرب الأكثر ليبرالية على الساحة الدولية.

وهذا الأمر لا يعني أن الأجسام البيروقراطية المترهلة مثل الأمم المتحدة ووكالاتها تستحق الحفاظ عليها والدفاع عنها دون شروط، ودون التزام حقيقي بإجراءات إصلاح جذرية تضمن تطوير بنية هذه المنظومة وكفاءتها لتلعب الدور الذي أوجدت لأجله.

وعليه، فإنه على صانعي القرار حول العالم إعادة التفكير في مسار الأحداث المتسارع حول العالم ومقاومة الوقوع في فخ التجاذبات السياسية، كما يجب كبح جماح الرغبة بمعارضة قرارات ما لدوافع مرتبطة بالشخص أو الجهة التي تقف خلف تلك القرارات.

أخبار متعلقة

مختارات

إشترك في قائمتنا البريدية